مركز الدراسات الآسيوية
CENTER FOR ASIAN STUDIES

الحركات الإسلامية في آسيا

تحرير
د. علا عبد العزيز أبوزيد

مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨

الفصل السابع

الحركة الإسلامية في الصين
التطور والافاق

د. جمال علي زهران

المقدمة

في ظل الظروف التي اجتاحت العالم منذ أواخر السبعينات، حيث تراجعت درجة الوفاق بين قطبي النظام الدولي – الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي – وذلك بعد قيام الأخير بالتدخل في شئون أفغانستان وفرض نظام حليف وموال للكرملين عام ١٩٧٩ مما خلق جواً من التوتر وصل إلى حد الصراع بين القطبين، وشهد ميلاد ظاهرة الإحياء الإسلامي العالمي. وقد كان لهذه الظاهرة تأثيرها على الأنظمة المختلفة شرقًا وغربًا. ولم يستطع أي نظام– مهما كانت طبيعته الأيديولوجية – أن يدير ظهره لهذه الظاهرة أو يتجاهلها، بل على العكس تفاعلت الأنظمة بمختلف اتجاهاتها مع هذه الحقيقة وبما يحقق أهدافها.

وقد ازدادت ظاهرة الإحياء الإسلامي قوة بعد اندلاع الثورة الإيرانية بزعامة آية الله الخوميني عام ١٩٧٩ أيضًا، وما ترتب على ذلك من سعي حثيث من بعض التيارات لنقل فكرة هذه الثورة إلى مجتمعاتهم، بل إن الثورة الإيرانية أيضًا زعمت لنفسها أنها ذات دور عالمي وليس مجرد دور محلي أو إقليمي. وعند هذا الحد بدأت الجهود تتدفق من أجل احتواء هذا المد الإسلامي وهذه التداعيات الثورية الناجمة عن الثورة الإيرانية، سواء من جانب القطب الاشتراكي أو من جانب القطب الرأسمالي.

وعلى الرغم من ذلك وبمرور الوقت، بدأت تنمو الحركات الإسلامية وتتنامى داخل غالبية دول العالم، وبخاصة تلك التي يقطنها نسبة كبيرة من المسلمين، وبصفة خاصة داخل المنطقة العربية ذات الطابع الإسلامي.

ولقد لوحظ تنامي الاتجاهات الإسلامية بشكل مكثف في منطقة وسط آسيا، حيث اتضحت الظاهرة أكثر، بعد أن تولى جورباتشوف الحكم في مارس ١٩٨٥ في "الاتحاد السوفيتي" قبل تفككه، فقد أسهم مجيء جورباتشوف للحكم في "الاتحاد السوفيتي"، في تغذية مسألة "ثورة القوميات" في الداخل، وهو ما اتضح في الجمهوريات السوفيتية الإسلامية الست الواقعة في أواسط آسيا، وهي: أوزبكستان، وقرغيزيا، وطاجيستان، وكازاخستان، وتركمانيا، وأذربيجان.[١] ومكثت هذه المسألة في ازدياد حتى وصل الأمر إلى حد تفكك "الاتحاد السوفيتي" في نهاية ١٩٩١، واستقلال هذه الجمهوريات الست شأنها شأن بقية الجمهوريات الخمس عشرة المكونة للاتحاد السوفيتي آنذاك.

ونشطت بالفعل التيارات الدينية الإسلامية في وسط آسيا، ومن بين المناطق المهمة التي نشطت فيها، المناطق الواقعة في الغرب الصيني والمتاخمة للجمهوريات الإسلامية السوفيتية الست ولجمهوريات أخرى.

وفي ضوء فهم هذا التطور لطبيعة ظاهرة الإحياء الإسلامي والمد العالمي له، والذي ارتبط بأطر فكرية وأدوات معينة، تستدعي معها أهمية البحث والدراسة، فإن هذا البحث يستهدف دراسة الحركة الإسلامية في الصين، ومدى تطورها، وإمكانات التعرف على الآفاق المستقبلية لهذه الحركة داخل ذلك المجتمع الذي يضم ما يقرب من ربع سكان العالم (١,٢) مليار نسمة.

وقد تناولت هذه الدراسة نقاط أساسية، هي:

- تعريف الحركة الاجتماعية.
- السياق الاجتماعي والإقليمي للحركة الإسلامية وتطورها.
- طبيعة الحركة الإسلامية في إقليم "سينكيانغ".
- مستقبل الحركة الإسلامية في الصين.

أولاً: تعريف الحركة الاجتماعية

يمكن تعريف الحركة الاجتماعية، كما ورد في أدبيات علم السياسة، وكذلك علم الاجتماع السياسي، بأنها "مطلب مشترك لجماعة من الناس، يعملون بشيء من الاستمرار لإحداث تغيير في بعض أو كل أوجه النظام أو الوضع السياسي القائم، وذلك في ظل تبني مجموعة من الأفكار والمبادئ التي توضح عدم الرضا عن الوضع القائم وتبرز الحاجة إلى التغيير والمستقبل الأفضل، مع شرح الطريق إلى العلاج أو تحقيق ما يستهدفونه".[٢]

والقضية المحورية هنا، عندما يصبح عدم الرضا عن النظام السياسي القائم عامًا وشديدًا، فإنه يؤدي إلى توليد التوتر النفسي داخل الأشخاص، كما يتولد بالتالي شعورًا بالاغتراب لدى هؤلاء، مما يتمخض عنه أحد سبيلين:

الأول: الانجراف في حياة اللهو والعبث، أو الضجر والكبت الذي قد يصل ببعض الأشخاص إلى الانتحار.

الثاني: تجميع أفراد المجتمع غير الراضين عن الوضع القائم، وذلك في جماعة من المتذمرين المطالبين بالتغيير، وهو ما يمكن أن يسمى بالحركة الاجتماعية.

فالحركة الاجتماعية إذن، تبدأ بعدم الرضا، حيث يتم التركيز حول نقاط معينة بواسطة عدد من القيادات، ثم تليها مرحلة الاعتراض والاحتجاج التي ينتج عنها تعبئة الناس بصورة تلقائية بإعدادهم للتجنيد ومساندة الحركة الاجتماعية ومطالبها. ثم يلي ذلك السعي نحو خلق الروح الجماعية عن طريق تنظيم الشعور حول فئتين: المنتمين للحركة وغير المنتمين لها للتمييز بينهما. ثم يصاحب ذلك عملية تطوير المفردات المعنوية والشعارات الرمزية للحركة، وكذلك العقيدة السياسية للجماعة. وهنا فإنه يتم تحديد أهداف الحركة والتي توصف بأنها مقدسة وقابلة للتحقيق مع استمرار الحركة، وأن هذه الأهداف تستحق التضحية من أجلها.

أما فيما يتعلق بالعقيدة السياسية للحركة، فهي تتكون من مجموعة من المبادئ والمعتقدات والتصورات التي توضح منطلقات الحركة وأهدافها وانتقاداتها للوضع المطلوب تغييره، فضلاً عن إيضاح التغيرات التي تنشدها. ويلعب المثقفون في هذا الخصوص دورًا رئيسيًا في محاولة للوصول إلى عقول الجماهير ووجدانهم أيضًا. ولكن لكي تستطيع الحركة الاجتماعية أن تحرك الجماهير، فإن عليها أن تعمل على تبسيط الأفكار والمثل التي تنادي بها، وتدلل على صدق أفكارها، ثم تطلب من الجماهير اعتناقها والتمسك بها. وهنا فإن أهمية العقيدة تتركز في أنها تعمل كمرشد ومبرر للتصرف، كما أنها تزود الحركة بسلاح معنوي في صراعها مع خصومها سواء باستخدامه للهجوم به على الخصوم، أو للدفاع به عن النفس.[٣]

ثم تأتي المرحلة التالية أمام الحركة الاجتماعية، وهي مرحلة ترجمة الأفكار إلى واقع عملي، وذلك بما يسمى "تطوير تكتيك للعمل، والصدام مع الوضع القائم تمهيدًا لترجمة أفكار الحركة". وهنا فإنه يصبح لزامًا على الحركة مراعاة: الحفاظ على المؤيدين للحركة مع تنشيطهم باستمرار للدفاع عن الحركة، بالإضافة إلى السعي نحو كسب مؤيدين جدد، علاوة على إيقاع الخصم في أخطاء سياسية تسهم في تشويه صورته أمام الرأي العام، مما يؤدي إلى سهولة الإيقاع به وهزيمته عند الاستيلاء على السلطة.

وتلعب القيادة السياسية الناجحة دورًا كبيرًا في نجاح الحركة، حيث إنها عنصر ضروري جدًا لها. فهي التي تسعى إلى تجميع الأشخاص وتعبئتهم وتوحيدهم على هدف واحد، وقد تحتاج إلى كيان تنظيمي لتنسيق الجهود وتجميع قوى الأفراد في بؤرة واحدة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة للحركة. لكن يبقى في المعنى الأخير أن القيادة تلعب الدور الحاسم في تدعيم الحركة الاجتماعية واستمرارها ونجاحها. وكلما اتسمت القيادة بالقدرات العالية على التنظيم والتوحيد والتعبئة، كلما أمكن تصور درجة أعلى لنجاح الحركة الاجتماعية في تحقيق أهدافها التي رسمتها.[٤]

وفي ضوء هذه الإطلالة النظرية يتضح ما يلي:

١ - أن الحركة الاجتماعية، هي تعبير عن مطلب موحد لجماعة من الناس.

٢ - أن هذا المطلب الجماعي، غالبًا ما يكون نوع من عدم الرضا عن الوضع القائم.

٣ - أن القيادة تلعب دورًا كبيرًا في تدعيم الحركة الاجتماعية وتعبئة المنتمين إليها، سعيًا نحو تحقيق أهدافها.

٤ - أن تحقيق أهداف الحركة الاجتماعية يستلزم وجود عقيدة معينة تكون بمثابة مجموعة من الأفكار توضح أسباب عدم الرضا عن الوضع القائم، وتبرز الحاجة إلى تغييره، وتشرح الطريق إلى علاج هذه الأوضاع. وهذه الأفكار لابد وأن تتسم بالبساطة والوضوح لكي تصل إلى أكبر قطاع في المجتمع.

٥ - أن الحركة الاجتماعية تستلزم لاستمرارها وتحقيق أهدافها وجود مؤيدين بصفة مستمرة، ولذلك فإن السعي نحو توسيع صفوف المؤيدين باتباع أساليب التجنيد والتعبئة في ضوء مبادئ الحركة يُعد من الأمور المهمّة في فهم آليات الحركة الاجتماعية.

وعلى هذا النحو، فإن فهم الحركة الإسلامية، يمكن أن يأتي في إطار اعتبارها نمطًا من أنماط الحركات الاجتماعية التي اجتاحت مجتمعات العالم شرقه وغربه، منذ نهاية السبعينات وحتى الآن، في إطار ظاهرة "الإحياء الإسلامي".

فالحركة الاجتماعية - كما سبق الإيضاح، وبالتالي الحركة الإسلامية التي تأتي في نطاقها - قد تأخذ شكلاً مبسطًا لا يتعدى الاحتجاجات البسيطة كالمظاهرات السلمية، وما في مستواها، أو قد تصل إلى مرحلة العصيان والتمرد والانقلاب، وحتى الثورة على النظام والتغيير الشامل للأوضاع.

بهذا المعنى، فالحركة الإسلامية - محل البحث - هي بطبيعتها حركة تحمل مضمونًا أيديولوجيًا غير محافظ، حيث تميل إلى تغيير الأوضاع، وذلك في إطار ما يحيطها من ظروف. ولكن قد تختلف آليات حركتها من مجتمع لآخر وفقًا للتطور

التاريخي لنشوء هذه الحركة ودرجة نضجهـا، ودرجة تغلغلها في المجتمع، وقدرتها على التماسك في مواجهة السلطة أو التيارات الأخرى وهكذا.

ثانياً: السياق الاجتماعي والإقليمي للحركة الإسلامية وتطورها

يُعد الإسلام أحد القوميات الموجودة في المجتمع الصيني، والبالغ عددها ٥٦ قومية[٥]. ومن بين عدد سكان دولة الصين - والجامع لهذه القوميات جميعًا، والبالغ مليارًا و ٢٠٠ مليون نسمة - يبلغ عدد المسلمين رقمًا يتراوح ما بين ٢٠ و ٤٠ مليونًا طبقًا للأرقام المتداولة وغير الرسمية.[٦]

ورغم وصول الإسلام إلى الصين منذ القديم، حيث يرجع ذلك إلى بدء الفتوحات الإسلامية في صدر الإسلام فيما عرف "بطريق الحرير" إشارة إلى جسور التجارة بين العرب والصينيين والتي صاحبت حركة انتقال الإسلام إلى هذه المنطقة رغم البعد الجغرافي (شرق المنطقة العربية)، إلا أن الإسلام قد تأخر الاعتراف به **كقومية مستقلة مقارنة بالقوميات الأخرى. وقد يرجع ذلك إلى عوامل داخلية كثيرة منها الانتشار الداخلي الأفقي للجماعات الإسلامية من ناحية دون تركزهم في** منطقة واحدة، وكذلك التعتيم الذي يفرضه النظام الصيني على نفسه في مواجهة الخارج، فضلاً عن الاضطهاد المستمر الذي واجهه المسلمون في الصين طوال الحقب التاريخية المختلفة مما ساعد على الحيلولة دون تجميعهم وتوحيد صفوفهم.

ويمكن فهم السياق الاجتماعي والإقليمي للحركة الإسلامية في الصين من خلال فهم تطور الظاهرة محل الدراسة على مدار حقبتين بارزتين، الأولى: حقبة ما قبل القرن العشرين، والثانية: حقبة القرن العشرين.

ا - تطور الحركة الإسلامية ما قبل القرن العشرين

بالنظر إلى التطور التاريخي للوجود الإسلامي في الصين، فإن الوجود المبكر **للمسلمين في قلب الصين كان محدودًا، وكان أكثر المتمركزين في وسط البلاد وجنوبها من التجار، ولكن الكتلة السكانية الكبرى للمسلمين كانت في غرب**

الصين، بمنطقة تسمى تركستان التي كانت تسكنها قبائل "ويغور" التي اعتنقت الإسلام في وقت مبكر، وهم من أهل منطقة الغرب وأبناؤها.[٧]

وقراءة ما كتبه الرحالة والمسجلين العرب حول واقع المسلمين في الصين خلال القرن الرابع عشر، يمكننا رصد عدة ملاحظات مهمة هي:

- أن هناك انتشارًا ملموسًا للمسلمين في الصين، له حجمه وله تقديره ومكانته.
- أن نشاطات هؤلاء المسلمين تركزت أساسًا في التجارة بمختلف فروعها.
- أن المسلمين ركزوا وجودهم في السواحل، حيث كانت ترسو سفنهم وتقلع.
- كان المسلمون خليطًا من الفرس والعرب أساسًا، ثم انضم إليهم الترك بعد ذلك. ولم يشر " ابن بطوطة " إلى مسلمين صينيين أساسًا، بحيث يمكن القول، أنه حتى ذلك الحين فإن بذور الإسلام لم تكن قد تغلغلت بعد في التربة الصينية.

ثم بدأت مرحلة جديدة ابتداءً من نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن العشرين حيث تطور الوجود الإسلامي، وأصبح لصيق بالصينيين، وحدث التزاوج والتداخل بين المسلمين الغرباء وأهل الصين الذين دخلوا الإسلام مع عهود جديدة بدأت تنفتح على كل الأقليات ومنها المجتمع الإسلامي. وظهرت المساجد، وتحولت إلى منارات تعليمية، وانتشرت في أماكن التجمع المختلفة للمسلمين، وظهر أئمة للمسلمين في الصين، ومن أشهرهم أئمة الصين الأربعة وهم: (الشيخ وانغ داي يو (حوالي ١٥٦٠-١٦٦٠م)، والشيخ ماتشو (١٦٤٠-١٧١١)، والشيخ ليوتشه (١٦٥٥-١٧٤٥)، والشيخ مافوتشو (١٧٩٤-١٨٧٣)، ولهؤلاء جميعًا إسهامات فكرية متميزه عرفت لهم وعرفت عنهم.[٨]

ومن طبيعة هذه الفترة أن تجمعات المسلمين لم تعد مقصورة على المناطق الجنوبية والساحلية من الصين وحدها، ولكن قد ظهر المسلمون بوجود مؤثر في الشمال والغرب، ومن بينهم مسلمو (تركستان) - التي قد تم ضمها إلى الصين، والمسلمون من ذوي الأصول المغولية مثل الأوزبك، والقازاق، والتتار وهم امتداد لقبائل بلاد ما وراء النهر.

كذلك فإن المسلمين في تلك المرحلة قد أصبحوا يتصرفون كمواطنين لهم حقوق يجب الدفاع عنها، وليس باعتبارهم أجانب وافدين - كما في مرحلة سابقة. وقد شجعهم ذلك على التمرد أكثر من مرة، والثورة أكثر من مرة أخرى، بل واستخدام السلاح في تحدي السلطة، في كل مرة. وقد أدى ذلك إلى أن يدفع المسلمون ثمنًا كبيرًا مقابل ذلك، وجلب عليهم الكثير من المتاعب أيضًا، ولكن في نفس الوقت، فإنه قد تم تسجيل ذلك تاريخيًا لصالح المسلمين الذين تم تصنيفهم ضمن فئة المناضلين ضد الاستغلال والظلم والذين يتسمون بالشجاعة والإقدام. وقد دفعهم لهذا، حجم ما تعرضوا له من الاضطهاد والعذاب والقهر في عهد بعض الحكام الصينيين.[9]

بعبارة أخرى فإن أحد الأسباب الرئيسية لثورة المسلمين ضد حكام الصين، هو وطأة الظلم الذي كان يمارسه بعض الحكام وخاصة حكم أسرة "المانشو" خلال القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، ضد الناس عامة، والمسلمين بصفة خاصة، بدرجة فاقت كل تصور. وقد اندفع المسلمون في ثورات متتالية خلال القرن التاسع عشر بصفة خاصة شملت ثلاث مقاطعات، هي (يونتان، وقانصو، وتركستان). وكانت هذه الثورات تواجه من قبل السلطات الصينية بعنف شديد، وصل إلى حد المذابح والإبادة، وراح مئات الألوف من السلمين في مذابح وحشية. وعلى مدار أكثر من مائة عام، وفي الفترة من (١٧٥٨-١٨٧٣)، كانت قد هبت حوالي خمس ثورات كبرى لمسلمي الصين، يمكن الإشارة إليها لنتعرف على حجم الحركة الإسلامية وجذورها المبكرة في الصين، وعلى قدرتها على المواجهة من عدمه، وذلك من واقع ما كتب عنها، حيث تم تسجيل تفاصيلها في سجلات تاريخية من وجهة نظر المؤرخين، ونذكر أهم أربع منها، هي:

- في عام ١٧٥٨ اندلعت ثورة المسلمين في ولاية قانصو بقيادة سوسي سان، وسجل تاريخها في (٢٠) جزءًا من الكتب الرسمية.
- من عام ١٨٢٥-١٨٢٧: حيث قامت في مقاطعة سينكيانغ، حيث نشبت ثورة جنفخ واستمرت عامين، وصدر في تاريخ وقائعها ٨٠ جزءًا.

- في عام ١٨٥٥ م قامت الثورة في مقاطعة يونتان، بقيادة سليمان رودين شوه، واستمرت ١٨ عامًا، وسجلت في ٥٠ جزءًا، وراح ضحيتها ثلاثين ألف من المسلمين الذين ذبحوا!
- في عام ١٨٥٥، حيث اندلع لهيب الثورة في مقاطعات سينكيانغ وقانصو وشنسي، واستمرت هذه الثورة بقيادة يعقوب بك، طوال ٢٠ عامًا، وقد سجلت أحداثها في كتاب من ٣٢٠ جزءًا.[10]

وبالنسبة للثورة الأخيرة التي امتدت لنحو ٢٠ عامًا، فكانت بقيادة يعقوب بك، وقد قامت في المناطق الشمالية الغربية، بين المسلمين ذوي الأصول التركية حيث امتدت بين أقاليم" سينكيانغ وقانصو وشانسي" خلال عام ١٨٥٥. وقد تصدى المسلمون لكل مقاومة حكومية ضدهم، وتمكن يعقوب بك أن يثبّت أقدامه في حكم "كاشغر"، ويعلن استقلال تركستان عن الحكومة الصينية، خاصة وأن ثورته قد نالت تأييدًا ودعمًا كبيرين من المسلمين في تلك المقاطعات. ومما كان له أكبر الأثر في دعم يعقوب بك، وقوف أكبر رجال الدين وهو (بساين هو) إلى جواره، حيث سانده ومعه كافة القيادات الإسلامية، فضلاً عن دعم قائد إسلامي آخر له وزنه لدى المسلمين في هذه المناطق وخاصة في منطقة قانصو وهو "ماهوا لونغ"، الذي كان له فضل كبير في دعم قائد الثورة.

وعلى مدار ٢٠ عامًا، فإن ثورة المسلمين في تركستان، كانت تتصدى لمحاولات حكومة المانشو الصينية لضربها، وهي المحاولات كانت فاشلة، إلى أن شنت جيوش الحكومة في ١٨٧١ هجومًا شاملاً وقويًا ضد إحدى الأقاليم الثلاثة وهو "شانسي"، ثم انتقلت إلى "قانصو"، فدمرت وضربت وقتلت كل من قابلته، وأسرت الزعيم الإسلامي "ماهوا لونغ" الذي كان قد ساهم في دعم يعقوب بك (قائد الثورة) ومعه عددًا من الزعماء الآخرين، وقامت بصلبهم علنًا، وذلك تنكيلاً بهم، وردعًا للمسلمين، وقمعت الثورة في المقاطعتين.

وبعد ثلاث سنوات، وفي عام ١٨٧٤، هاجمت قوات المانشو الحكومية، مقر الزعيم الديني "باين هو" الذي لجأ إلى الحدود الروسية، حيث أرض تركستان الغربية القديمة، وخلال هجومهم على "كاشغر" قتل "يعقوب بك" الذي ظل يدافع عن استقلال مسلمي تركستان حتى آخر لحظة في حياته، إخلاصاً للمبدأ الذي عاش من أجله وللثورة التي قام بها، وظل يناضل من أجلها ومن أجل الاستقلال.(١١)

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعرض المسلمون للمهانة والإذلال، ومنعوا من أداء شعائر الحج، وذبحت الأبقار لإجبارهم على أكل الخنزير المحرم في دينهم، وهو ما تصدوا له بعنف، فضلاً عن استخدام سلاح الضرائب لإفقارهم دائماً(١٢). وتعرضوا في ظل هذا المناخ لأبشع أنواع الظلم والاضطهاد والقهر، عاد بهم إلى العصور الوسطى أو بلا مبالغة إلى العصور الحجرية.

مما سبق يمكن استخلاص عدد من النقاط:

(أ) أن الوجود الإسلامي داخل الصين الشاسعة من حيث الحجم السكاني والمكاني، لم يكن أمراً سهلاً، بل كان له ثمن، على المسلمين أن يدفعوه حتى يصبحوا جزءاً من هذا المجتمع الضخم.

(ب) أن المسلمين في الصين على مر الفترات التاريخية منذ وجودهم هناك وحتى نهاية القرن التاسع عشر، تعرضوا لحملات اضطهاد وتعذيب وإبادة جماعية تتسم بالبشاعة، وأن ضعف المعلومات عن الصين بالذات، والتعتيم التاريخي كان وراء منع تدفق الكثير من المعلومات، ورغم ذلك فإن المتوافر من المعلومات يشير إلى بشاعة ما تعرض له المسلمون في الصين من تعذيب وتنكيل بلا مبرر.

٣ - أن المسلمين واجهوا الضغوط التي تعرضوا لها بالاحتجاج والثورة على الحكام الصينيين، ووصلت إلى حد إعلان العصيان والاستقلال الفعلي لبعض الأقاليم عن الحكومة الصينية، كما حدث فعلاً في الثورات الخمس الكبرى فيما بين (١٧٥٨-١٨٧٣)م، وجميعها حدثت في منطقة الشمال الغربي، وهي نفس المنطقة

التي يتضطرم بالقلق والتوتر والرغبة في الاستقلال حتى هذه اللحظة، ونحن نقترب من نهاية القرن العشرين. أي أن المسلمين لم يرضخوا للضغوط، ولا للتعذيب، ولا لسياسات الاحتواء القديمة قبل حلول القرن العشرين. وأصروا على الاحتجاج والثورة.

٢ - تطور الحركة الإسلامية خلال القرن العشرين

بالنظر إلى فترة القرن العشرين، فإنه يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات رئيسية **الأولى هي: فترة النصف الأول من القرن العشرين: أي ما قبل الثورة الشيوعية أو ثورة ماو في ١٩٤٩م؛ والثانية في عهد الثورة حتى تفكك الاتحاد السوفيتي في بداية** التسعينات؛ ثم مرحلة التسعينات الحالية، وهي بمثابة المرحلة الثالثة والأخيرة.

المرحلة الأولى: ما بين بداية القرن العشرين وحتى قيام ثورة ماو

فقد كانت فترة هادئة نسبياً للمسلمين، انتشروا فيها في أرجاء الصين بصورة أكبر عما كان قائماً في الفترات السابقة على القرن العشرين، وفي نفس الوقت تعرضوا لاضطهاد أقل رغم ما قاسوه من ويلات في فترات زمنية ولكنها لا تقاس بما حدث لهم من قبل. بعبارة أخرى كانت فترة مهمة للمسلمين لالتقاط أنفاسهم وتجميع شتاتهم، وتركيز أنفسهم، وتقوية ذاتهم دينياً. ولذلك لوحظ أنهم مارسوا حياتهم الإسلامية بشكل طبيعي أكثر، فبنوا المساجد، وذهبوا في بعثات تعليمية إلى الأزهر في مصر، وقويت علاقاتهم مع الأزهر وحاكم مصر آنذاك، وأرسلوا الحجاج للبيت الحرام، وقويت صلاتهم بالعالم الإسلامي، وطبعوا المصحف الشريف باللغة العربية عدة مرات، وبدأت حركة الترجمة إلى الصينية للكتب الدينية، فتدفقت إلى الجمهور الصيني بفضل العلماء الذين تعلموا في الأزهر.(١٣)

لقد أدت جهود المسلمين الصامتة في تجميع أنفسهم والانتشار الهادئ؛ حافز لإثارة الحكومات الصينية المختلفة في عهد شيانغ كاي شيك، ورجال حزب الكومنتانغ (الحزب الوطني)، وتعرض المسلمون في مقاطعة سينكيانغ عام ١٩١١ إلى

صدام أودى بآلآف الشباب والفتيات من المسلمين، وحدثت وقائع مماثلة في مقاطعتي "قانصو وليمشيا" عام ١٩٢٨، حيث قد قامت ثورة مسلحة ضد فساد حكم "كاي شيك" وذهب ضحية ذلك عدة آلاف من الشباب المسلم في مذبحة بشرية بشعة، وتكرر ذلك فيما بين عامي (١٩٣٠، ١٩٤١) في ولايتي هايوان وقويوان" رداً على قيام بعض المسلمين بمطالبة حكم الكومنتانغ، بحق المسلمين في الحياة، فما كان الرد إلا الذبح وهدم المنازل والمساجد... إلخ.(١٤)

وقد كانت مساندة المسلمين لماوتسي تونج بتوقع أن يرد لهم اعتبارهم وهو ما ظهر أنه يمثل الأمل لهم في ظل ثورة ماو التي قامت في أكتوبر ١٩٤٩. ولا ينبغي عدم تجاهل أن خلال هذه الفترة الأولى ظهرت للوجود أول جمعية رسمية لمسلمي الصين في بكين عام ١٩١٢، حملت اسم (جمعية التقدم الإسلامية)، وانتقلت نشاطاتها العملية إلى يونتان، فيما بعد، ثم أنشأت فروعاً عديدة لها في مناطق المسلمين حتى وصلت إلى (رانجون) عاصمة بورما المجاورة. ثم تتالى بعد ذلك إنشاء جمعيات المسلمين وإصدار الصحف لها، فأنشئت بعد جمعية التقدم، الجمعية الإسلامية الصينية في شنغهاي، تأسست بعدها الجمعية العامة للمسلمين بإذن من الحكومة في نانكين - العاصمة آنذاك.(١٥)

المرحلة الثانية: منذ قيام ثورة ماوتسي تونج إلى تفكك الاتحاد السوفيتي

اتسمت هذه المرحلة بالتعاطف مع المسلمين. وحقق المسلمون بعضاً من طموحاتهم. فأتيح لعدد كبير من عامة المسلمين أن يشتركوا كأعضاء في الدورة الأولى للمؤتمر الاستشاري الوطني التي عقدت في البلاد، ثم اشتركوا بعد ذلك في أول مجلس لنواب الشعب، حيث أصبحوا ممثلين في المجلس بعدد من النواب وصل إلى ١٧عضواً فيه وهو المسمى بالجمعية الوطنية، فضلاً عن اشتراك عدد كبير من المسلمين في المجالس الإقليمية، علاوة على تولي عدد منهم لمناصب مهمّة في الدولة سواء في الحكومات الإقليمية، أو في الحكومة المركزية، وبذلك أصبحوا يتمتعون بكافة حقوقهم كمواطنين في الدولة الصينية في عهد الثورة الجديدة مع بداية ...نصف الثاني من القرن العشرين.(١٦)

والأكثر من ذلك هو ذلك الإعلان الرسمي الذي اعتبر المسلمين أحد عناصر الأمة باعتبارهم أحد الأقليات الرسمية والرئيسية، كذلك تم السماح للجمعيات الدينية بالتأسيس وفي مقدمتها الجمعية الإسلامية الصينية في عام ١٩٥٣ برعاية الحكومة الصينية، علاوة على إنشاء المدارس الإسلامية والمعاهد المختلفة، وإصدار الصحف التي كانت تعكس النشاطات الإسلامية المختلفة... إلخ.(١٧)

وقد أتى كل ذلك في إطار التعاطف النسبي الذي كان يبديه قادة الثورة في الصين تجاه المسلمين، تقديراً منهم لذلك الرصيد الإيجابي الذي خطوا به لديهم، نتيجة وقفة هؤلاء المسلمين الدائمة إلى جوار المناضلين ضد الظلم الإمبراطوري- ثم وقوفهم في صف القوى الوطنية بعد إعلان النظام الجمهوري، واشتراكهم في مسيرة الرئيس ماوتسي تونج عام ١٩٣٥، إضافة إلى دورهم المشرف في الحرب الصينية اليابانية، علاوة على رفضهم الواضح والصريح للانحياز إلى شيانج كاي شيك أثناء صراعه مع الرئيس ماو.(١٨)

إلا أن هذا التوجه الإيجابي لم يستمر طويلاً بحكم تطورات الثورة في الخمسينات، وتوجهات النظام الشيوعي، ومحاولات إحكام الحصار الدولي عليه، والثورة الثقافية وهيمنة بعض التوجهات الداخلية فيما عرف بعد ذلك بعصابة الأربعة، ثم وفاة الزعيم الصيني ماو في عام ١٩٧٦ والذي كان متعاطفاً بصفة خاصة مع المسلمين الذين كانوا قد وقفوا معه، واتخذ من بعض مقاطعاتهم في الغرب مقراً لمقاومة الغزاة اليابانيين للصين في الثلاثينات، مما اقنعه آنذاك بمطالبهم في الاستقلال، أو على الأقل بالنظر في هذه المطالب بجدية. ولذلك فقد تراجعت موجة التفاؤل ابتداءً من منتصف الخمسينات ثم توقفت ولكن دون أن يصل الحال إلى ما كان عليه في الماضي السحيق، حيث الاضطهاد والتعذيب والتنكيل بالصورة البشعة التي كانت تصل إلى حد قتل الآلاف دفعة واحدة، مما هو ثابت في الروايات المختلفة. واقتصر الأمر في الربع قرن ما بين الفترة (١٩٥٦-١٩٨٠) على الاعتقالات، وإخفاء المعلومات فيما وراء سور الصين، والتعذيب المحدود طبقاً لما

هو منشور، حيث إن كل شيء في العصر الحديث لم يعد بإمكان أحد إخفاءه بسهولة وسط تقدم تكنولوجيا الإعلام الحالية.

المرحلة الثالثة: فترة الثمانينات والتسعينات

أي الحاضر والمستقبل، وهي فترة تتسم بوجود عدد من الأحداث كان لها من الأثر على النظرة الصينية الرسمية للإسلام والمسلمين وذلك في سياق قراءة هذه الأحداث فهمها والتفاعل معها إقليميًا ودوليًا كمحاولة منها للظهور كقوة إقليمية ودولية تبرأة للذمة أمام مسلمي العالم:

١ - حيث استغلت الصين حدث الغزو السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩، لتعتبره نقطة تحول رسمية في سياستها الخارجية تجاه الإسلام والمسلمين[١٩]: فقد ترتب على ذلك تنشيط سياستها في اتجاه مجاملة المسلمين، وذلك لكي تظهر الصين كدولة معاونة وداعمة للإسلام والمسلمين، بينما يظهر السوفيت باعتبارهم المعتدون على الإسلام والمسلمين. وهذه رسالة موجهة إلى العالم الخارجي من جهة، وإلى المسلمين الصينيين من جهة أخرى، وهؤلاء هم الذين تمتد مناطق تجمعاتهم الأساسية على الحدود المتاخمة للاتحاد السوفيتي.

٢ - استثمرت القيادة الجديدة في الصين حدث سحق عصابة الأربعة عام ١٩٧٨ وذلك لتوطيد سلطتها، بإشاعة مناخ الانفراج النسبي لدى أصحاب الأديان بوجه عام، وهم الذين قد أصابهم الكثير من العنف والاضطهاد طوال سنوات الثورة الثقافية العشر، حيث إن إشاعة هذا المناخ، ولدَّ الطمأنينة لديهم وضاعف من تأييدهم للنظام الجديد، وفي ظل هذا المناخ كان هناك اتجاهًا أكبر لمجاملة مسلمي الصين للأسباب ذاتها فتحت كل الأبواب، ووصلت إلى بكين العاصمة ذاتها، وهو ما أعطى لمسلمي الصين الأمل الكبير في الظهور بقوة على الساحة الصينية. ولترجمة ذلك، فقد تم السماح للمؤتمر الرابع للجمعية الإسلامية الصينية بالانعقاد بعد ثلاثة أشهر من الغزو السوفيتي لأفغانستان، حيث عقد مؤتمرهم في أبريل

١٩٨٠، بعد غيبة ١٧ عامًا، حيث عقد المؤتمر الأول في عام ١٩٥٣، والثاني والثالث في عامي (١٩٥٦، ١٩٦٣) على التوالي، ثم تم عقد مؤتمر آخر لمسلمي مقاطعة سينكيانغ - معقل المسلمين - في أوائل يوليو ١٩٨٠.

وبالإضافة إلى هذه المؤتمرات، فقد عين أحد المسلمين نائبًا لرئيس الوزراء لأول مرة ضمن التعديلات التي طرأت على خريطة المناصب السياسية في القيادة الصينية خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠. وقد اختير لهذا المنصب واحد من مؤسسي الجمعية الإسلامية الصينية هو "إبراهيم يانغ جنفرين"، الذي كان يشغل منذ عام ١٩٧٨ منصب رئيس لجنة شئون القوميات، وكان قد شغل قبل ذلك منصب المسئول الأول عن مقاطعة نينغشيا الإسلامية التي تتمتع بالحكم الذاتي.[٢٠]

٣ - وفي إطار التفاعل مع التطورات العالمية، حيث شهد العالم ظاهرة المد الإسلامي، فإن الصين تفاعلت مع المد الإسلامي المتعاظم في أنحاء كثيرة من العالم، وذلك بإظهار قدر كبير من المرونة في ضمان أكبر قدر من الاهتمام بمصالح المسلمين عندها. حيث أظهرت القيادة الصينية تعاطفها مع مسلمي الصين وشجعوهم على ترجمة العديد من الكتب الإسلامية وإجراء دراسات عن الشيعة والتصوف والحركات الإسلامية المعاصرة وتوجيه دعوات لأكبر عدد من المسئولين عن الشئون الإسلامية في مختلف الدول العربية لزيارة الصين. أي أنهم في المعنى الأخير أبرزوا اهتمامهم بالظاهرة الإسلامية اتساقًا مع المد العالمي وذلك دلالة على عدم تخلفهم عن فهم مجريات الأمور والتفاعل معها وعملهم في نفس الوقت على استيعاب القوى الداخلية في إطار النظام لضمان عدم الخروج عنه.

٤ - محاولة إدارة الصين لعلاقات أوسع مع العالم الإسلامي كسبًا للمصالح في إطار ورقة مسلمي الداخل، حيث إن جزءًا من العالم الإسلامي يوجد في الخليج العربي، ويُعد سوقًا واسعة للصين، وهو في نفس الوقت مسرحًا للمد الإسلامي، ومن جانب آخر فالخليج هو منطقة البترول والطاقة، وموقع الصراع الدولي،

وتجاهله في هذا النطاق لايتفق ومصالح الصين كدولة كبرى. ولذلك فإن الاهتمام بالمسلمين سيسهم في دعم العلاقات مع الخليج كسوق للصين، وموقع حصين للطاقة والبترول، وبوصلة لمن يهتمون بالإسلام والمسلمين لتجاورهم بالأماكن المقدسة في المملكة العربية السعودية.(٢١)

لذلك فإن الصين أدركت من خلال حكامها الجدد أهمية إعطاء دفعة كبيرة للقومية الإسلامية وللمسلمين الصينيين من خلال منحهم حرية في الحركة أكثر من ذي قبل، وأدركت أهمية الاهتمام بهذه الفئة اتساقًا مع مصالحها، خاصةً بعدما أصبح لها وزن في النظام الدولي يختلف عن فترات سابقة.

ومما زاد من أهمية الحركة الإسلامية في الصين في الفترة الثالثة، تفكك الاتحاد السوفيتي بنهاية عام ١٩٩١، وظهور الجمهوريات الإسلامية الواقعة على حدود دولة الصين في الشمال والغرب، وهي ست جمهوريات حصلت على استقلالها ولها هوية إسلامية كاملة، وتعرف بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الآن. وأصبح السؤال الآن ما هو تأثير هذه الجمهوريات على الشمال والغرب الصيني الذي يعيش فيه المسلمون الصينيون؟ وهل سيكون لها تأثير إيجابي؟ أم أن تأثيرها سيكون سلبيًا؟

ولاشك أن الإجابة على هذا السؤال، ستكشف الحاضر الفعلي والمستقبل الذي يكتنف الحركة الإسلامية المرتقبة ليس لمسلمي الصين القاطنين في الغرب وحسب، بل لمسلمي وسط آسيا جميعهم.

كذلك فقد اتضح من خلال الاستعراض السابق لتطور الحركة الإسلامية، أن هناك سياقًا اجتماعيًا واقتصاديًا وإقليميًا لهذه الحركة في الصين. حيث إنها لم تكن مجرد وجودًا إسلاميًا لإقامة شعائر دينية شأنها شأن أية أقلية دينية أخرى، بل على العكس، كان الوجود الإسلامي عبر الحقب التاريخية المختلفة يمثل نوعًا من القلق للنظام الحاكم في الصين، مما انعكس على تصرفات السلطة الحاكمة بالسلب إزاء مسلمي الصين. فنال المسلمون من اضطهاد الحكام الكثير، وعُذبوا بأيدي السلطات

المختلفة، ودفعوا ثمنًا غاليًا من أرواحهم، وراح مقابل ذلك الكثير (١٠ آلاف طبقًا للتقديرات المختلفة). ولم يهدأ المسلمون عن مواصلة نضالهم من أجل ترسيخ قوميتهم والاعتراف بدينهم وحرية ممارسة شعائرهم حتى وصل بهم الأمر إلى تحقيق جزء من هدفهم على يد ثورة ماو في منتصف القرن العشرين. ولم يتم الاكتفاء بذلك بل هناك السعي الحثيث لمحاولات الاستقلال بالإقليم الغربي الذي تمركزوا فيه وانطلقت منه ثوراتهم عبر التاريخ، وهو ما يجدر بنا أن نتناوله تفصيلاً باعتباره نموذج لتطور الحركة الإسلامية المنظمة والجادة، وقد سبق أن أشرنا إليه في إطار السياق العام باختصار. وفي المعنى الأخير، فنحن أمام حركة إسلامية لها مضمون وسياق اجتماعي وإقليمي ذو معنى بالغ الأهمية كما سبق إيضاحه.

ثالثًا: طبيعة الحركة الإسلامية في إقليم "سينكيانغ"

يقع إقليم "سينكيانغ" في الشمال الغربي للصين وعاصمته "أورومكي urumqi"، له أهمية كبيرة على فترات التاريخ المختلفة للصين. ولذلك فإن التجمع الإسلامي الذي تركز في هذه المساحة الشاسعة أصبح مصدر قلق وتوتر للنظام الصيني بصفة دائمة. لدرجة أن الوعود التي قطعها الزعيم الصيني ماوتسي تونج على نفسه ببحث مسألة استقلال هذا الإقليم لم يستطع أن يفي بها مكتفيًا بالإبقاء على فكرة الحكم الذاتي لهذا الإقليم الذي منح له عام ١٩٥٥م.(٢٢) ولهذا بالطبع اعتبارات شتى سيأتي ذكرها.

فقد أوردت إحدى الدراسات العلمية، أن عدد سكان هذا الإقليم نحو ١٥مليون نسمة طبقًا لإحصاءات ١٩٩٠م، منهم أكثر من ٧٠٪ يتبعون قوميات إسلامية مختلفة في مقدمتهم "الويغوريون" (أبناء سينكيانغ) أما باقي السكان فإنهم يتبعون قوميات أخرى ومن بينهم أيضًا مسلمون وإن كانوا قليلين.(٢٣) وهؤلاء هم نتاج عمليات الزرع والتهجير من قبل الدولة الصينية ويعيشون في مجتمع منفصل سواء تمثل ذلك في قرى منفصلة مستقلة أو أحياء مستقلة في القرى المسلمة. وقد جاءت

بهم الحكومة الصينية من أبناء قومية "الهان" ليعيشوا في وسط (الويغوريين) أبناء الإقليم أنفسهم. وقد فشلت عمليات التهجير هذه برغم حجمها الكبير نسبيًا في خلخلة هذه التجمعات الإسلامية المتماسكة. خاصة وأن مسلمي سينكيانغ شديدي التمسك بتقاليد الإسلام مثال: مسلمي يونان الهويين. كما توجد قومية إسلامية أخرى تسمى قومية "القازاق" وهم رعاة وعددهم نحو مليون نسمة، ويسكنون سفوح الجبال. وخاصة جبال التاي، في أقصى نقطة شمال غرب الصين.

ولقد ازداد قلق الصين من هذا الإقليم، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بنهاية عام ١٩٩١، حيث إنه يحد أربع "جمهوريات سوفيتية" هي " كازاخستان" (١٣٥٥كم) من الحدود، وقرغيزيا (٨٥٨ كم)، وطاجيستان (٤١٤ كم)، ثم روسيا (٥٦كم).[٢٤] ومن ثم أصبحت تسوية مسألة الحدود الصينية أمرًا صعبًا، فبعد أن كانت القضية واحدة مع "الاتحاد السوفيتي" قبل تفككه كدولة، أصبح الأمر متعلقًا بعدد من الدول. خاصة وأن تسوية مشكلات الحدود في ضوء الطبيعة الطوبوغرافية مع تعدد الإرادات والأطراف يجعل المشكلة أكثر صعوبة. وللتجاور الجغرافي لإقليم سينكيانغ مع جمهوريات آسيا الوسطى، تصبح تسوية المسألة تحتاج جهدًا مضاعفًا، وحماسًا منقطع النظير. فضلاً عن أن مساحة الإقليم تبلغ (١,٦٠٠,٠٠٠) كم٢ وهو ما يعادل سدس مساحة الصين.[٢٥]

كذلك فإن إقليم سينكيانغ يضم سكانًا متنوعين ينتمون لقوميات مختلفة يصل عددها إلى ١٣ مجموعة قومية، من أبرزها (اليوغور، قازاك، طاجيك، كيرجيز، أوزباك، التتار، وغيرهم)، فضلاً عن أن عدد مسلمي هذا الإقليم يعادل -وحده- نصف مسلمي الصين كلها، مما يعكس شدة تركز المسلمين في هذا الإقليم دون سواه. وبضم الأقاليم المجاورة في الشمال والجنوب يصبح عدد المسلمين أكثر من ٧٠٪ من عدد مسلمي الصين. أما النسبة الباقية موزعة على كافة أنحاء الصين في الوسط والشرق والسواحل.

ولذلك فإن كل من يذهب إلى هذا الإقليم يستشعر على الفور مدى غلبة الطابع الإسلامي على حياة شعبه وسلوكه ونمط معيشته وحديثه، وتعامله اليومي، مما يشير البعض في كتاباته، وكأنه يزور بلدًا عربيًا أو بلدًا إسلاميًا تمامًا، ولا يبدو وكأنه في بلد لا يُدين ٩٠٪ من سكانه بأي دين وهو المسمى بدولة الصين.[٢٦]

أ - تطور حركة المقاومة الإسلامية في الإقليم

يلاحظ أنه منذ دخول الإسلام وتمركز المسلمين في الإقليم الغربي والشمالي للصين، وانتشار الإسلام بين أهالي هذا الإقليم على نحو سريع لا يقارن بأي جزء في الدولة الصينية كما سبق إيضاحه، فإن المسلمين لم يهدأ لهم بال على الإطلاق. حيث تشبعوا بفكرة الجهاد والمقاومة ضد الظلم والطغيان الذي كانت تمارسه ضدهم السلطات الصينية بلا رحمة وبلا منطق على مدار الفترات التاريخية المختلفة. واتسم سلوكهم بالتوافق مع أفكارهم، وتكونت تنظيمات حقيقية لترجمة هذه الأفكار إلى واقع فعلي. وهذا يدعونا إلى استعراض ذلك كله في هذه النقطة.

(أ) التنظيمات الإسلامية المختلفة

تبلورت عدة تنظيمات تحمل أطرًا فكرية مختلفة، وترفع راية الجهاد من أجل الدفاع عن وحدة الإقليم واستقلاله في مواجهة تعسف السلطات الصينية من جانب، أو الدفاع عن حقوق شعب الإقليم ومطالبهم في مواجهة النظام الصيني الذي يتسم باستخدام الأساليب القهرية في مواجهة غالبية مسلمة في الإقليم الغربي المسلم من جانب آخر، أو المحاولة النشطة داخل الإقليم لتعبئة شعب الإقليم تجاه تحقيق الأهداف الأيديولوجية، وتوعية هؤلاء الناس بالأخطار المحدقة بهم والآمال المرتقبة تحسبًا لليوم الموعود عندما يأتي موعد الحكم الإسلامي، واستقلال الدولة الكامل. ويمكن الإشارة إلى هذه التنظيمات بشيء من الإيجاز كما يلي:

- **حركة تركستان الشرقية الحرة**

وهي التي تتولى قيادة التمرد بصفة مستمرة، وتركز دائمًا على قيادتها لفتتي

(اليوجور، والقيرجيز معا). وتستهدف دائمًا في مساعيها إقامة دولة مستقلة في الإقليم الغربي الإسلامي تحت قيادة "سينكيانغ". ويحمل أصحاب هذه الحركة إطارًا فكريًا يميل إلى الفكر السني التركي طبقًا لما هو سائد في أوزبكستان وتيرجستان، على عكس المهللين للشيعة في إيران والتي تساند الطاجيكيين.(٢٧)

- **جبهة تحرير أوغورستان**

وهي منظمة في المنفى تم تأسيسها في جمهورية كازاخستان بآسيا الوسطى، لتمثيل المتحدثين بالتركية من الأوغوريين في إقليم "سينكيانغ" ويُعد زعيم هذه الجبهة هو "أشير فاخيدوف" Ashir Vakhidov(٢٨) وتستهدف استقلال إقليم سينكيانغ.

- **الجبهة الوطنية الثورية لطشقند**

وهي منظمة إسلامية أسست في تركستان الشرقية، لها نزعة استقلالية، وزادت من نشاطها في تشجيع المواطنين على الانتفاضة في إطار الحريات الدينية، سعيًا نحو تحقيق الثورة الإسلامية بهدف تحقيق الاستقلال.(٢٩)

فضلاً عما سبق، فإن هناك سبع منظمات رئيسية قد تم طردها، وأصبحت في المنفى، إلا أن قواعدها مازالت موجودة في الداخل وتتلقى تعليماتها من القيادات المقيمة جميعها في تركيا، والتي تتولى تنظيم عملها وبرامج حركتها. وتستهدف هذه المنظمات جميعًا تحقيق الهدف الأكبر من وراء حركتها داخل الإقليم الغربي الإسلامي وخارجه، وهو انفصال إقليم "سينكيانغ" عن الصين وعدم الاكتفاء باعتباره متمتعًا بالحكم الذاتي. ومن بين الجبهات السبع نذكر: الجبهة الثورية القومية لتركستان الشرقية، والحزب الإسلامي لتركستان الشرقية، وجبهة تحرير تركستان الشرقية.(٣٠)

ومن ثم يتضح أن مسألة الجهاد لتحقيق الهدف، ليست مسألة عشوائية، ولا تتم في صورة ردود أفعال بسيطة ومحدودة، بل تأتي في سياق أعمال منظمة، تديرها منظمات وجبهات لها أفكار وأهداف واضحة تدور أغلبها حول إصلاح الأحوال بل

وتحقيق الاستقلال التام لإقليم سينكيانغ. بعبارة أخرى، فإن وجود التنظيمات الإسلامية، تعكس إلى حد كبير، مدى الإصرار على العمل المنظم لأهل الإقليم لتحقيق أهدافهم مهما طال الوقت.

(ب) المضمون الأيديولوجي للحركة الإسلامية في الإقليم

يُعد الطابع التركي هو الصفة الغالبة لسكان إقليم سينكيانغ. حيث إن المسمى الأصلي للمنطقة كان تركستان، وكانت منطقة واحدة قسمت بين "الاتحاد السوفيتي" - قبل تفككه - وبين الصين فأصبح هناك ما يعرف بتركستان الشرقية وتركستان الغربية. اختفت هذه الأسماء لتحل محلها أسماء أخرى والإقليم الذي نحن بصدده، وهو سينكيانغ هو محل تركستان الشرقية، وأغلب سكانه ينتمون للأصل التركي ولهم إزائه حنين. ولذلك فهم يسعون للخروج من تحت قبضة المستعمر الصيني ليكونوا دولتهم الأصلية "تركستان الشرقية". وأيا كانت الظروف الإقليمية أو الدولية التي حالت دون تحقيق ذلك خلال السنوات الماضية، إلا أن إصرار أهل الإقليم على تحقيق هدفهم مازالت له أصداء، مما يعكس إمكانية ترجمته في أقرب فرصة. وما يزيد على ٧٠٪ من سكان هذا الإقليم لمسلمين ينتمون إلى الأتراك، والنسبة الباقية تنقسم بين قوميات إسلامية أخرى كالشيعة الإيرانيين والسنة المحمدية.

ولهذا التنوع تأثيره على المضمون الأيديولوجي للحركة الإسلامية في الإقليم، فضلاً عن ذلك فإن تعليم المئات من قيادات هذه الحركة في الأزهر الشريف له تأثيره أيضًا على اتجاهاتهم الفكرية. كما أن هناك جزءًا من هذه التنظيمات والقيادات يميل إلى الفكر الشيعي الجهادي وإن كانت نسبته إلى بقية التنظيمات قليلة، إلا أن جميع الاتجاهات تكاد تتلاقى حول مضمون أيديولوجي متقارب في وحدة الهدف وهو تقوية الانتشار الإسلامي، ومحاربة التهجير الصيني لغير الدينيين من قوميات أخرى للمنطقة الغربية، ومقاومة الطغيان من السلطات الصينية، والسعي نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الاستقلال عن الدولة الصينية بإقامة إقليم سينكيانغ المستقل.(٣١)

إذن فالمسألة ليست مجرد تيار فكري يتمثل في وجود إسلامي داخل إقليم معين ينمو وينتشر ويقتصر على إقامة الشعائر الدينية والعبادات فحسب، بل إن المسألة تتجاوز هذا النطاق إلى حد مقاومة الواقع لتغييره مما استلزم الاحتجاج عليه، وذلك من خلال سلسلة من التنظيمات لها قيادات معروفة، وأطر فكرية متماسكة ومستمرة في رسالتها لتحقيق أهدافها المعلنة، وقادرة على التغلغل وسط الجماهير لإقناعها بالرسالة وتعبئتها نحو الهدف النهائي. وهذا يقود إلى ضرورة التعرف على استراتيجية الدولة الصينية في مواجهة هذا الوضع للوقوف على الآليات المستخدمة ومدى ملاءمتها لهذا الوضع من عدمه.

٢ - آليات مواجهة الدولة الصينية للحركة الإسلامية في سينكيانغ

يمثل هذا الإقليم أهمية كبيرة للدولة الصينية. فهو ليس مجرد قطعة من الأرض يعيش عليها عدد من السكان يمكن أن توافق على تركه حرًا لكي يستقل كدولة من زاوية حق تقرير المصير مثلاً أو باستخدام مبدأ الاستفتاء، أو أن ترضخ للإصرار على المقاومة الداخلية التي تتبناها الحركة الإسلامية منذ عشرات السنين والتي راح ضحيتها آلاف الضحايا من سكان الإقليم، فالإقليم يمثل أهمية كبيرة جعلت الصين تتمسك به، وتغير استراتيجياتها في التعامل معه من آن لآخر وفي ضوء الظروف والمستجدات الداخلية أو الإقليمية أو الدولية. وتمثل أهمية هذا الإقليم في الإدراك الصيني في بروز محددات لسياستها إزاء هذا الإقليم. وكذا وجود استراتيجيات للمواجهة.

أ - محددات السياسة الصينية تجاه الإقليم الإسلامي

وتتمثل هذه المحددات في خمسة هي:

(أ) تبلغ مساحة الإقليم نحو ١,٦ مليون كم[٢] وهو ما يعادل سدس مساحة الصين كلها، في الوقت الذي يعيش على هذه المساحة ما لا يزيد على ٥١ مليون فردًا وهو ما لا يتجاوز ١,٣من عدد سكان الصين كلها، ويشكل الإقليم بالتالي

عمقًا استراتيجيًا مستقبليًا في إعادة التوزيع السكاني والتعمير والاستثمار البشري ليس من السهل الاستغناء عنه أو التفكير في إعطائها الاستقلال.

(ب) أن الموافقة الصينية على إعطاء إقليم سينكيانغ استقلاله قد يسهم في تشجيع بعض الأقاليم الأخرى على ذلك وخاصة تايوان وهونج كونج، وهما الجزيرتان التابعتان أساسًا للصين، حيث تم إعادة إحداهما (هونج كونج) مؤخرًا للوطن الأم، والأخرى (تايوان) في الطريق لذلك. فكيف يستقيم المنطق هنا أي التفريط في جزء من الأرض في الوقت الذي تسعى فيه الدولة نحو استرداد جزء آخر؟! وهذا ما يؤكد أهمية هذا المحدد لسياستها تجاه الإقليم.

(جـ) يمثل الموقع الجغرافي لسينكيانغ أهمية كبيرة للصين، فهو جسرها لوسط آسيا، وللشرق الأوسط، وجسر للأمن القومي الصيني لا يمكن الاستغناء عنه! وهذا ما أثبته التاريخ. كما أن سيادتها وسلطتها على هذا الإقليم عبر ٢٠٠٠ سنة مضت لم تكن محل شك أو نزاع، ومن ثم فإن التفريط في ذلك الآن لا يتفق ومقتضيات المصلحة القومية للصين.

(د) امتلاك هذا الإقليم لثروة طبيعية واسعة من الموارد المعدنية والإمكانات الزراعية، والاحتياطات البترولية الضخمة وغير المستغلة بعد. وتشمل الموارد المعدنية الموجودة في الإقليم: الحديد والفحم والنفط. وهذا ما يعطي للصين القدرة والاستمرارية على تحديث هذا الإقليم وتنميته واعتباره مفتاحًا، لتجنب الاعتماد على بترول الشرق الأوسط مستقبلاً [٣٢]؛ وهو من الأسباب المهمة للتمسك باستمرار الإقليم تحت السيطرة الصينية.

(هـ) أن استمرار سيطرة الصين على هذا الإقليم "يعد مدخلاً لاستمرار العلاقات المتميزة مع دول الشرق الأوسط من ناحية وكذلك مدخلاً للمحافظة على النفوذ الصيني في وسط آسيا والترابط مع جمهوريات وسط آسيا الإسلامية التي

انفصلت عن الاتحاد السوفيتي بعد تفككه بنهاية عام ١٩٩١، فضلاً عن رغبتها في تدعيم علاقتها مع العالم الإسلامي وذلك من الاحتفاظ بهذا الإقليم بغالبيته السكانية المسلمة الكبيرة تحت هيمنتها.[٣٣] وعلى العكس، لو أنها فقدت الإقليم وأعطته الاستقلالية لفقدت أوراق كبرى تلعب بها في إدارة علاقاتها وفقدت نفوذًا لا ينبغي إضاعته في آسيا، وبدت مكانة لا ينبغي ليس من المنطق - طبقًا لتقديرات النظام الصيني - تقويضها سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.

ومن ثم يتضح مدى الأهمية الاستراتيجية للإقليم في السياسة الصينية من زاوية التاريخ الصيني والموقع الصيني، وإدارة العلاقات السياسية الصينية، ومن زاوية ما يمتلكه الإقليم من موارد زراعية ومعدنية وبترولية حاضرة ومستقبلة لا تكفي للإقليم فحسب بل تكفي الصين مستقبلاً، بل وتعوضه عن تحكم أية دولة منتجة للبترول من دول الشرق الأوسط، مما يجنبها الدخول في مشكلات قد لا تستطيع مواجهتها. وبهذا التقدير لأهمية الإقليم يأتي فهم وتحديد استراتيجيات التعامل الصيني في مواجهة ضغوط أبناء الإقليم.

٢ - استراتيجيات المواجهة الصينية للإقليم المسلم

فلكي تضمن الصين الاستقرار السياسي للإقليم، اتبعت عدة آليات للتعامل مع الحركة الإسلامية في "سينكيانغ" تمثلت فيما يلي:

(أ) اتباع استراتيجية الاستغلال المكثف للإقليم، مع الاحتفاظ بالمصادر البترولية الضخمة، والبالغة ١٨ بليون برميل وإمكاناتها وقدرتها من أجل النمو الاقتصادي في المستقبل، مع عقد الاتفاقات مع بريطانيا واليابان والدول الأخرى بهدف الاستغلال المشترك للبترول وسائل "الإيثيلين" والمشروعات البتروكيميائية. كما أنها تُعد منطقة الإقليم محل جذب للتمويل والاستثمار من جانب دول الشرق الأوسط، ومن أجل هذا الغرض فإن الحكومة المحلية ذات الطابع الإسلامي تشجع على تنمية الترابطات الخارجية من هذا النوع.[٣٤] وبما يتفق مع غرض الحكومة الصينية أساسًا بهدف تدعيم العلاقات مع دول العالم الإسلامي وخصوصًا منطقة الخليج العربية.

(ب) تبني استراتيجية التعاون الاقتصادي الإقليمي بين دول آسيا الوسطى وإقليم سينكيانغ، وذلك باعتبار أن المدخل الاقتصادي هو المعلم المميز والرئيسي للاستراتيجية الصينية في آسيا الوسطى، حيث إن الصين استراتيجيتها على افتراض أساسي يقوم على أن التنمية الاقتصادية هي المدخل الوحيد للتعامل مع مشكلات التطرف القومي الديني. وفي هذا النطاق تم تأسيس شبكة مكثفة للتعامل التجاري في المناطق الحدودية بين سينكيانغ ودول آسيا الوسطى. بالإضافة إلى البدء بمشروعات تعاون اقتصادي في مجالات الصناعات الخفيفة، والمواصلات، والمعونة الفنية، وقد تم إنشاء (٢٥٠) مشروعًا مشتركًا بين سينكيانغ ودول آسيا الوسطى بين عامي ١٩٩١، ١٩٩٤م، وكذلك فقد تم ربط "الما آتا" عاصمة كازاخستان بمدينة أوروومكي" - Urumqi" عاصمة سينكيانغ، بخط حديد طوله ١٣٥ كيلومترًا تم افتتاحه في يونيه سنة ١٩٩٢م، كما تم ربط هذا الخط أيضًا ببكين. وأدى إلى ازدياد عدد رجال الأعمال الصينيين في كازاخستان.[٣٥]

(جـ) استراتيجية تكثيف العلاقات مع دول آسيا الوسطى: حيث بادرت الصين بالاعتراف وتبادل العلاقات الدبلوماسية مع دول آسيا الوسطى سنة ١٩٩٢م، وقام لي بنج رئيس وزراء الصين بزيارة تلك الدول (عدا طاجيكستان) في أبريل عام ١٩٩٤م، على رأس وفد صيني ضخم، وخلال تلك الزيارة، أشار لي بنج إلى أن سياسة بلاده تجاه آسيا الوسطى تحكمها أربعة مبادئ هي: التعايش السلمي، والرخاء المشترك، وحرية الاختيار (مشيرًا إلى اختيار النموذج الاقتصادي)، ودعم الاستقرار الإقليمي. وفي إطار تلك المبادئ اتبعت الصين مجموعة من السياسات تدور حول تطوير التعاون مع دول آسيا الوسطى في مواجهة التيارات الدينية المتطرفة والانفصالية، وجعل سينكيانغ نموذجًا للتنمية الاقتصادية يكون قادرًا على اجتذاب دول آسيا الوسطى والتفاعل معها، مع تخفيض حجم الوجود العسكري الصيني في هذا الإقليم مع موازنة علاقات الصين بدول آسيا الوسطى مع علاقاتها بروسيا بحيث تكون روسيا ورقة ضغط صينية على آسيا الوسطى، وأخيرًا محاولة تسوية قضايا الحدود. وقد دخلت الصين بموجب ذلك مفاوضات جماعية مع دول آسيا الوسطى

الثلاث المجاورة وروسيا أسفرت عن توقيع إعلان مبادئ حول أسس بناء خريطة طوبوغرافية لمنطقة الحدود، والاتفاق على تخفيض القوات في مناطق الحدود، وكذلك تم توقيع اتفاقية رسمية لتخطيط الحدود بين الصين وكازاخستان في أبريل ١٩٩٤م.(٣٦)

كما سعت الصين إلى التنسيق مع حكومات دول آسيا الوسطى وبالذات كازاخستان، وذلك لمحاصرة أعضاء جبهة تحرير "أجورستان" عند الهرب إليها باعتبارها إحدى الدول المجاورة، كما بدأت في التنسيق بين كازاخستان وسينكيانج في مشروعات للتنمية المشتركة تكفل تحجيم الحركات الانفصالية في الإقليم الصيني، وقد أدى ذلك لإضعاف الحركة الإسلامية، كما أضعف فرصتهم في التنقل بين الإقليم والدول المجاورة. كذلك سعت الصين إلى تقديم نموذجها التنموي القائم على "اقتصاد السوق الاشتراكي" باعتباره النموذج الأصح لدول آسيا الوسطى محاولة بذلك توظيف التراث الاشتراكي لدول آسيا الوسطى وتطلعاتها الليبرالية – الرأسمالية في آن واحد.

ومن ثم فإن الصين حاولت ونجحت في آن واحد، أن تحافظ على مصالحها الأساسية في آسيا الوسطى من خلال " الدبلوماسية الاقتصادية " وتستهدف من وراء ذلك إلى احتواء التهديدات الآتية لها من بعض الجماعات الشعبية والانفصالية ذات الصبغة الدينية في دول آسيا الوسطى.

٣ - استراتيجية التوظيف الصيني لمتغير بيع الأسلحة كأداة في السياسة الخارجية

حيث تحاول الصين أن تمارس تأثيرًا على الدول الإسلامية مثل إيران وباكستان ودول الشرق الأوسط عن طريق بيع الأسلحة وذلك مقابل الدولارات وأيضًا دعمهم السياسي للوجود الصيني في "سينكيانغ". ومن نتاج ذلك أن زارت هذا الإقليم قيادات كبرى إسلامية من إيران ودول آسيا الوسطى، ووفود من هذه البلاد على مستوى عال، خلال السنوات القليلة الماضية. وخلال زيارة الرئيس الإيراني

لسينكيانغ، فإنه قد تقرر أن يتم عمل خط سكة حديد مباشر بين بكين وإيران خلال آسيا الوسطى.(٣٧) ويعني ذلك أن الصين حاولت أن تربط بين متغير بيع الأسلحة **المتقدمة بصفة خاصة والتي تحتاجها دول الشرق الأوسط ووسط آسيا وبين السعي** نحو كسب تأييد هذه الدول سياسيًا لوجودها في إقليم سينكيانغ. بعبارة أخرى هي محاولة من جانب الصين لتوظيف متغير بيع الأسلحة كأداة من أدوات السياسة الخارجية الصينية، في إدارة الشئون الداخلية للدولة الصينية بما يدعم من الاستراتيجية الرسمية للدولة.

(هـ) استراتيجية التهجير إلى إقليم سينكيانغ لإحداث التوازن مع الغالبية المسلمة وتجاوزها تدريجيًا : حيث إنه من الملحوظ أن الاستراتيجية الصينية في هذا الصدد تتبع طريقين متوازيين، أولهما البحث عما يهدد الاستقرار السياسي بصورة تبدو محايدة، وذلك بالوجود العسكري المكثف، وثانيهما يتمثل في تشجيع الحكومة الصينية الصينيين على الهجرة أو التهجير إلى المناطق المختلفة في إقليم سينكيانغ : وقد ثبت للحكومة الصينية هجرة ما يقرب من نصف مليون صيني سنويًا – ومنذ عدة سنوات – إلى منطقة كاشجار – "kashgar" والواقعة في سينكيانغ الجنوبية، وذلك في ضوء الحجة المعلنة بالمساعدة على تنفيذ برامج التنمية في الإقليم، فضلاً عن إتاحة الفرصة لهجرة المواطنين بحثًا عن فرصة أفضل للحياة، وهؤلاء قد يصل عددهم السنوي حوالي (٣٠٠ – ٤٠٠) ألف مواطن صيني سنويًا.(٣٨)

لقد أشارت دراسة أخرى إلى أن سياسة التهجير المتعمدة من الحكومة الصينية قصد بها تهجير غير الدينيين ومن قومية الهانز "Hans"، وهي القومية التالية لليوجوريين المسلمين، حيث إنهم يحتلوا نسبة ٣٧,٥ ٪ من السكان، بينما يحتل اليوجوريين نسبة ٥٧,٧٤٪ من إجمالي عدد السكان طبقًا لإحصاء ١٩٩٠ م، وقد اتبعت الحكومة في الصين ذلك منذ نهاية حكم يعقوب في ١٨٧٨م وثورته التي استمرت نحو عشرين عامًا والتي سبقت الإشارة إليها. وكانت حصة تهجير "الهانز" السنوية ٥,٥٪، عام ١٩٤٩ زادت إلى ٤٠٪ عام ١٩٧٠م(٣٩)، مما يشير

إلى مدى الحرص على الإخلال بالميزان السكاني في إقليم سينكيانغ، حتى أنه في عام ١٩٩٢، أعلن أنه " سيتم إعادة توطين (١٠٠) الف مواطن في منطقة "كاشجار " جميعهم من الهانز وذلك بانتهاء مشروع سد جورج على نهر (يانجزي) "Yangzi" .(٤٠) هذا ويؤكد أن سياسة التهجير تُعد استراتيجية ثابتة ومستمرة في التعامل الصيني مع الحركة الإسلامية في إقليم سينكيانغ.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن توجد بالفعل استراتيجية واضحة من جانب الدولة الصينية وأن هذه الاستراتيجية لها آلياتها، وذلك في ضوء التقدير الواقعي لأهمية إقليم سينكيانغ في الإدراك الصيني. فالاستراتيجية الصينية في التعامل مع الحركة الإسلامية في هذا الإقليم قائمة على فكرة الاحتواء والتذويب ثم السيطرة النهائية على الإقليم، وذلك في إطار الاستراتيجية خماسية الأبعاد والتي سبق إيضاحها وتبيان تفاصيلها، حيث تقوم على تنمية واستثمار الإقليم من الداخل، ثم إدخاله في شبكة من التفاعلات مع الدول المجاورة في وسط آسيا وخاصة الدول الإسلامية حديثة الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي - سابقًا -، ثم تكثيف العلاقات الصينية ذاتها مع هذه الدول في وسط آسيا، ثم محاولة استخدام آلية بيع الأسلحة للدول الإسلامية التي تحتاج إلى هذه الأسلحة، لتوظيفها كغطاء سعيًا نحو كسب تأييدها السياسي في تمرير سياستها الصينية في الإقليم بحيث تضمن أقل معارضة من العالم الإسلامي، وأخيرًا سياسة التهجير والتوطين سواء المتعمدة أو المعتمدة على التشجيع على الهجرة الاختيارية للإخلال بالتوازن السكاني القائم الآن لصالح المسلمين في الإقليم. وهذا يقودنا إلى محاولة استطلاع مستقبل هذه الأوضاع في ضوء ما سبق، وهذا هو محور النقطة التالية.

٤ - مستقبل الحركة الإسلامية في الصين

باعتبار أن البحث يدرس ظاهرة الحركة الإسلامية، أي الجماعة التي تسعى لمواجهة الأوضاع القائمة، بهدف تغييرها والانتصار لفكرة معينة، هي الفكرة

الإسلامية، من واقع قراءة معينة قد تكون قراءة سنية أو شيعية، أو ما يسمى بالقراءات الأصولية للفكرة الإسلامية، فإننا نبحث إذن عن مستقبل الحركة الإسلامية بهذا المعنى، ولا نبحث عن مستقبل الإسلام. وهذا ما ينطبق على إقليم سينكيانغ في المنطقة الغربية للصين. فهذه المنطقة شهدت وما زالت مقاومة من جانب جماعات إسلامية منظمة، تعبر عن تيارات فكرية منظمة، وتجاهد من أجل هدف واحد وهو الاستقلال عن الدولة الصينية لإقامة الدولة الإسلامية المستقلة الحرة شأنها في ذلك شأن الجمهوريات الست الإسلامية التي ولدت بحكم تفكك الاتحاد السوفيتي بنهاية ١٩٩١م وكان لها بطبيعة الحال تأثير كبير على زيادة درجة المقاومة في هذا الإقليم "تيبنكيانغ" وزيادة الأمل لدى شعبه الإسلامي في تحقيق هدفه في الاستقلال. كما أنه بالمتابعة فإن درجات الاضطهاد قد زادت من جانب الدولة الصينية في مواجهة شعب الإقليم. ولا يمر عام واحد إلا وعشرات القتلى يسقطون، والآف المعتقلين في السجون المحلية والمركزية من المسلمين يتم إلقاء القبض عليهم بتهم مختلفة. وعادة ما يتم، كنظم العالم الثالث غير الديموقراطية، إرجاع الأمور إلى عوامل خارجية باعتبارها السبب وراء هذه الأحداث أو تلك، أو حوادث العصيان والتمرد والمظاهرات، والصينيون بذلك يخفون متعمدين الحقائق أمام الرأي العام الداخلي والخارجي للتعتيم على الظاهرة لمحاصرتها وللتقليل من شأنها باستمرار.(٤١) والأكثر من ذلك أن الصين تبدو وكأنها تساند الاتجاهات التي تقاوم الإرهاب في نفس الوقت الذي تمارسه في مواجهة شعبها في الداخل دون أن تدير حوارًا جادا حول مطالب غالبية سكان إقليم بكامله.(٤٢)

ومن ثم يتضح أننا بصدد الآتي :

١ - أنه توجد مشكلة حقيقية تواجه إقليم سينكيانغ في غرب الصين وبالقرب من وسط آسيا.

٢ – أن هناك حركة إسلامية كبيرة ليست وليدة اللحظات الحاضرة، ولكنها حركة مستمرة ومتدفقة من الماضي، ونتاج حركات اجتماعية وتمردات وسلسلة من الاحتجاجات والثورات على مدار فترات تاريخية عديدة دفع أهل الإقليم من المسلمين وقياداتهم ثمنًا غاليًا لها، ويريدون أن يتوجوا ثمرة كفاحهم بالاستقلال عن الدولة الصينية للحفاظ على هويتهم الإسلامية.

٣ – أن نظم الحكم الإقطاعية السابقة على الثورة الشيوعية التي قامت في ١٩٤٩م، كانت تتعامل مع الإقليم وقيادات الحركة الإسلامية بنوع من الاضطهاد العنصري يصل إلى حد الانتقام بصورة غير مبررة، وتصل إلى حد البربرية المتوحشة، ولذلك فإن الثورة الشيوعية بالرغم مما حدث منها فانه لا يقارن بما حدث قبلها، وهذا ربما يرجع إلى تأييد قيادات الحركة واحتضانهم للزعيم ماو في منطقتهم خلال مرحلة جهاده. ولذلك فقد أدى تعاطفه معهم إلى دعمهم وإعطائهم الحكم الذاتي في عام ١٩٥٥م.

٤ – أن المد الإسلامي العالمي أسهم في دعم الحركة الإسلامية في إقليم سينكيانغ في الثمانينات، وجعل الدولة الصينية أكثر هدوءًا في التعامل مع الحركة وقياداتها وأكثر رشادة. بينما أسهم تفكك الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١ في جمهوريات آسيا الوسطى الست التي دعمت من النزعة الاستقلالية لإقليم سينكيانغ وأسهمت في تقوية الحركة الإسلامية في التسعينات، مما أسهم بدوره في إجبار الدولة الصينية على تغير مخططاتها في التعامل مع الحركة الإسلامية في الإقليم وآسيا كلها بل والعالم الإسلامي برمته. وهذا استلزم استراتيجية شاملة سبق أن عرضنا لها.

على الرغم من تبني الصين لاستراتيجية شاملة، قد أدت بعض عناصرها إلى نتائج إيجابية في الاحتواء الجزئي للحركة الإسلامية و إخماد جذوتها، إلا أن بقية عناصر الاستراتيجية لم تنجح بعد. فمثلاً سياسة التهجير المتعمدة لم تسهم في

خلخلة شاملة للتوازن السكاني في الإقليم، مثلما حدث في التبت مثلاً.[٤٣] وقد يرجع ذلك لأسباب عديدة من أهمها اختلاف طبيعة كل من الإقليمين فضلاً عن الوعي التاريخي لمسلمي إقليم سينكيانغ وقيادات حركته الإسلامية.

٦ – أن الظاهرة التي لم تمت على مدار فترات تاريخية طويلة، تعني تيار فكري معين، بل إنها حركة تنظيمية داخل الإقليم، ومن ثم فإنها ترتب حركة مضادة للمخططات الصينية لإعاقتها عن إعمال تأثيراتها. ولذلك فإنه من المستبعد أن تتلاشة الحركة الإسلامية استنادًا إلى عمقها التاريخي وقدرتها التنظيمية وإمكاناتها الحركية والظروف الإقليمية المستجدة منذ تفكك الاتحاد السوفيتي وميلاد الجمهوريات الإسلامية المحيطة بالإقليم في وسط آسيا.

ومع كل هذه العوامل السابقة، فإن المستقبل يشير إلى أن الحركة الإسلامية في إقليم سينكيانغ ستظل مستمرة بل وليس من المستبعد أن تظل في صعود في ضوء احتمالات التخطيط الخارجي بالربط بين ما حدث للدولة السوفيتية في نهاية عام ١٩٩١م، وما يمكن أن يحدث للدولة الصينية كما يرى فولر "Fuller" وهو باحث له صيت ذائع في مؤسسة "Rand" الأمريكية.[٤٤]

وعلى الرغم من الصعوبات التي تكتنف مثل هذا التحليل إلا أن كل الاحتمالات في هذا الزمن تظل قائمة وبدرجات وبتحفظات. ولكن لا يمكن إغفال أن ما حدث ويحدث في إقليم "سينكيانغ" من وجود حركة إسلامية فاعلة، يشير إلى أن هذا الإقليم يواجه صعوبات في الانفصال في الوقت الحاضر، فليس من السهل على الصين أن تتخلى عن هذا الإقليم بسهولة للأسباب السابق إيضاحها استنادًا لأهمية الإقليم ولاعتبارات أخرى تتعلق بكيان الدولة الصينية حاضرًا ومستقبلاً. إلا أن المستقبل البعيد يمكن أن يرجح من احتمالات الاستقلال، مع قوة الحركة الإسلامية وتحولها إلى قوة شعبية شاملة ومستمرة، وفي ضوء ظروف ومتغيرات إقليمية ودولية قد تكون أكثر ملاءمة مما هو قائم.

التعليقات

(١) انظر: Asam D. Banerjee " Central Asian Republics and Islamic Revivalism, " in : V.D. Chopra (ed.), *Religious Fundamentalism in Asia* (New Delhi: Gyan Publishing House, 1994), pp. 227 - 218.

(٢) يمكن الرجوع إلى: فاروق يوسف أحمد، دراسات في الاجتماع السياسي (التغير السياسي) الجزء الثاني (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٨)، ص ص ٥٠ - ٥٢ .

(٣) إبراهيم درويش وأحمد رشيد، في الثورة وثورة يوليو العربية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠م)، ص ص ٢٩ - ٣٣.

(٤) انظر في: Ibrahim Darwish, *Theory of Revolution* (Cairo, Washington D.C: American University ,1965), pp. 148 - 157 .

(٥) انظر: Farzana Shaikh, (ed.), *Islam and Islamic Groups* (China: Longman Current Affairs, 1992), p.52.

(٦) انظر: - *Ibid.*, p. 52, Michael Dillon, " Muslim communities in contemporary China : The Resurgence of Islam after the Cultural Revolution " *Journal of Islamic Studies*, vol. 5, No. 1, (January 1994).

(٧) فهمي هويدي، الإسلام في الصين، الكويت، عالم المعرفة، عدد ٤٣ (يوليو ١٩٨١م)، ص ٧٣.

(٨) المرجع السابق، ص ٩٠.

(٩) انظر: Michael Dillon, *op. cit.*, p. 82

(١٠) فهمي هويدي، مرجع سابق، ص ص٩٩، ١٠٠ .

(١١) وردت هذه التفاصيل ضمن مقال محمد مكين، (الذي كان مبعوثًا صينيًا بالأزهر الشريف)، حاضر العالم الإسلامي، في (لوثروب ستودارد و الأمير شكيب ارسلان) الجزء الثاني من المجلد الأول (بيروت، د.ت.)، ص ٢٧١ .

(١٢) محمد عودة، *الصين الشعبية* (القاهرة : دار النديم، د.ت.)، ص ص ١٥٨، ١٥٩ .

(١٣) انظر: Michael Dillon, *op. cit.*, p. 82 .

(١٤) انظر: Andrew D.W. Forbes, Warlords and Muslim Chinese Central Asia: A Political History of Republican Sinkiang 1911 - 1949.

(١٥) فهمي هويدي، مرجع سابق، ص ١٠١ .

(١٦) انظر: Michael Dillon, *op. cit.*, p. 82 .

(١٧) انظر: *Ibid.*, p. 74.

(١٨) فهمي هويدي، مرجع سابق، ص ١٣٦ .

(١٩) انظر: Lillian Craig Harris, " Xinjiang, Central Asia and the Implications for China's Policy in the Islamic World, " In the *China Quarterly*, (March 1993), pp. 111 - 129,111٠.

(٢٠) فهمي هويدي، مرجع سابق، ص ٢٥، ٢٦ .

(٢١) انظر: Lillian Craig Harris, *op. cit.*, pp. 119 - 122 .

(٢٢) انظر: *ibid.*, p. 115.

(٢٣) انظر: K. Warikoo, " Ethnic Religious in Xinjiang ", *Eursian Studies*, vol, 2, No. 4, (Winter 1995 / 96) , pp. 30 - 42, 33 .

(٢٤) محمود قاسم، "ماذا عن جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الست؟"، جريدة الوفد، ١٩٩٢/١/١٨، وكذلك، جريدة الأهرام ١٩٩٣/٣/٦، حيث نشرت تحقيقا نقلاً عن صحيفة (الاندبندنت) البريطانية، بعنوان: " رؤية غربية لما يجري تحت السطح في آسيا الصغرى "، تضمن معلومات عن منطقة وسط آسيا ومنها إقليم سينكيانغ

(٢٥) انظر: Michael Dillon, *op. cit.*, p. 81.

(٢٦) فهمي هويدي، مرجع سابق، ص ص١٧٦، ١٧٧ .

(٢٧) انظر: David Tuining, *The New EuroAsia* (Westport: Praeger, 1993) ; Rajan Menon and V.Barkey, " The Transformation of Security", *Centeral Asia : Implication for Regional and Internation Survival*, London, 34(4), Winter 1992, p.81.

(٢٨) انظر: Farzana Shaikh, *op. cit.*, p. 54.

(٢٩) مجلة التصوف الإسلامي، عدد ٢، السنة ١٩ (يونيو ١٩٩٦م)، ص ٦٢ .

(٣٠) انظر: K. Warikoo, *op. cit.*, pp. 35-36.

(٣١) انظر: Farzana Shaikh, *op. cit.*, pp. 53-54.

(٣٢) انظر: Lillian Craig Harris, *op. cit.*, pp. 115-116 .

(٣٣) انظر: *ibid.*, p.116.

(٣٤) انظر: K. Warikoo, *op. cit.*, p.40.

(٣٥) انظر: Mohiadcin Mesbahi, *Regional and Global Powers and the*

International Relations of Center Asia (London, New York : Westview Press, 1995) , pp. 232-233.

(٣٦) انظر: K. Warikoo, *op. cit.*, p. 40.

(٣٧) انظر: *Ibid.*, p.40.

(٣٨) انظر: *Ibid.*, p.41.

(٣٩) انظر: Michael Dillon, *op. cit.*, p. 84.

(٤٠) انظر: *Ibid.*, p.84.

(٤١) انظر التحقيق الصحفي الجيد، المنشور في جريدة *العالم الإسلامي*، ٧ يوليو، ١٩٩٦م، ص ١١.

(٤٢) يمكن الرجوع الى الورقة المهمة في هذا الصدد بقلم محمد الرميحي، بعنوان : الإرهاب الدولي والدور الصيني في مواجهته، مقدمة إلى الحوار العربي الصيني - الجولة الثانية - القاهرة، ١٢ - ١٩ أكتوبر ١٩٩٣م.

(٤٣) انظر: Marc Gaborieau, " Powers and Authority of Sufis among the Kashmiri Muslims in Tibet", *The Tibet Journal*, India, vol.xx, No.3, (1995), pp. 21-30.

(٤٤) انظر: Graham Fuller, *Turkey's New Geopolitical : From the Balkans to Western China* (Boulder : Westview Press, 1993) , pp. 1- 37 .

الفصل الثامن

الحركة الإسلامية في الفلبين

د.ماجدة علي صالح

المقدمة

يتعرض المسلمون في القارة الأسيوية لتحديات حضارية عديدة خاصة في الدول التي يعدون أقلية فيها. وتعد الفلبين في هذا الإطار نموذجًا لدولة مسيحية بها أقلية مسلمة، إذ يبلغ عدد المسيحيين بها حوالي ٦٥ مليونا بينما لا يزيد عدد المسلمين على ٧,٥ مليون نسمة يعيشون في الجزر الجنوبية موزعين على ثلاث مقاطعات هي مندناو، وسولو، وبالاوان تتكون من ست وعشرين منطقة.[١]

ويواجه المسلمون في هذه المناطق مصاعب وعقبات كثيرة من أجل الحفاظ على كيانهم وتحررهم الديني وإنجاح مطالبتهم بإقامة حكومة حكم ذاتي، الأمر الذي يجعل الباحث في تصنيف الأقليات على أساس أهدافها النهائية يضعهم في إطار ما يسمى «النموذج الانفصالي أو الانعزالي"Secessionist Model" وهو نموذج يقوم على أساس مطالبة الأقلية بالاستقلال الثقافي والسياسي عن الأغلبية،[٢] وهو الهدف الذي قامت الحركة الإسلامية بالفلبين من أجل تحقيقه، وهو السبب الذي جعل الأغلبية - الدولة - تتبع عددا من السياسات لمنع تحقيقه، أو على الأقل لتحقيقه بالصورة التي تتفق معها. وهذه السياسات تتراوح ما بين الاعتدال والعنف، والتي بتفاعلها معا حكمت العلاقة بين الدولة والحركات الإسلامية في الفلبين على مدى العقود الثلاثة الماضية، وجعلت هذه الحركات تمثل مصدرًا للعصيان، وبالتالي القلق الدائم للحكومات الفلبينية المتعاقبة. وهو عصيان يبدأ من العصيان السلمي من خلال رفض عدد كبير من المسلمين تعريفهم بمصطلح "فلبيني" وذلك بسبب مضمونه ومفهومه الاستعماري، ويصل إلى حد العصيان المسلح من خلال اللجوء للعنف من أجل الحصول على السيادة الذاتية في المناطق ذات الأغلبية المسلمة في الجنوب وهي المطالبة التي تصل في حدتها - في أحيان كثيرة - إلى درجة المطالبة بالانفصال التام عن الفلبين.

عن مؤلفي الكتاب

- **د. إبراهيم عرفات**

مدرس مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

- **باكينام الشرقاوي**

مدرس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

- **د. جمال علي زهران**

أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة قناة السويس

- **د. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل**

أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

- **د. عبدالعاطي محمد أحمد**

محرر الشؤون العربية بجريدة الأهرام

- **د. علا عبد العزيز أبو زيد**

أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

- **د.ماجدة علي صالح**

أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة

- **د. محمد السيد سليم**

أستاذ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة

- **د. محمد نور الدين**

أستاذ التاريخ واللغة التركية، كلية الآداب، الجامعة اللبنانية

- **د. هدى ميتكيس**

أستاذ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة